

السوداني.

المواجهة التشريعية لجريمة التملك الجنائي عبر شبكة المعلومات والاتصالات في القانون السوداني.

د/محمد التجاني محمد الشريف

استاذ مشارك بكلية الشريعة والقانون، جامعة الزعيم الازهري، مصر.

الملخص:

تناولت الدراسة المواجهة التشريعية لجريمة التملك الجنائي عبر شبكة المعلومات والاتصالات في القانون السوداني، تمثلت مشكلة الدراسة في ان هنالك قصور تشريعي فيما يتعلق بتجريم أفعال التملك الجنائي التي ترتكب عبر شبكة المعلومات أو الاتصالات أو أي من وسائل الاتصالات والمعلومات، حيث جاء قانون مكافحة جرائم المعلوماتية تعديل 2020م خالياً من النص على ذلك، نبعت أهمية الدراسة من خطورة وجسامة الآثار التي تترتب على هذه الجريمة في ظل تطور وسائل المعلومات والاتصالات يوماً بعد يوم، ولجوء المجرمين للوسائل المتطورة في ارتكاب جرائم التملك الجنائي، هدفت الدراسة الي بيان مفهوم التملك الجنائي وسبل ارتكابه عبر وسائل المعلوماتية الحديثة، واستعراض القواعد القانونية التي تكفل حماية المجتمع من تلك الجريمة والوصول الي مقترحات للحد منها، اتبعت الدراسة المنهج التحليلي والمنهج الوصفي والمنهج المقارن، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: ان قانون مكافحة جرائم المعلوماتية تعديل 2020م جاء خالياً من أي نص يُجرّم التملك الجنائي عبر شبكة المعلوماتية وكذلك قانون جرائم المعلوماتية الملغي لسنة 2007م، مما يعد قصوراً يجب سده، كما إن العقوبات الواردة في القانون الجنائي لسنة 1991م تعديل 2020م الخاصة بجريمة التملك هي عقوبات طفيفة لا تكبح جماح مرتكبي هذه الجريمة عندما ترتكب عبر شبكة المعلومات والاتصالات، مما يستدعي تشديد العقاب وفقاً لقانون مكافحة جرائم المعلوماتية، وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: نوصي المشرع بالنص على تجريم فعل التملك الجنائي (المعلوماتي) ضمن نصوص قوانين مكافحة جرائم المعلوماتية لأنه قانون ذو طابع خاص لمحاربة هذا النوع من الجرائم التي أصبحت ترتكب عبر شبكة المعلومات والاتصالات أكثر من ارتكابها بالصورة التقليدية.

Abstract

The study addressed the legislative confrontation with the crime of criminal possession through the information and communication network in Sudanese law. The problem of the study was that there is a legislative deficiency with regard to the criminalization of acts of criminal possession committed through the information or communication network or any of the means of communication and information, as the law against information crimes came to amend 2020 AD is devoid of text on that, The importance of the study came out from the seriousness and gravity of the consequences of this crime in light of the development of the means of information and communication day after day, and the criminals resorting to advanced means in committing crimes of criminal possession. The study aimed to clarify the concept of criminal possession and the means of its perpetration through modern information means, and to review the legal rules that ensure the protection of society from this crime and arrive at proposals to reduce it.,The study followed the analytical method, the descriptive method, and the comparative approach.

The study reached many results, the most important of were there: The Anti-Information Crime Law Amendment 2020 AD was devoid of any text criminalizing criminal possession through the computer network, as well as the repealed Information Crimes Law of 2007 AD, which are deficiencies that must be filled, and the penalties contained in the Criminal Law of 1991 Amendment 2020 AD on the crime of ownership are minor penalties that do not restrain the perpetrators of this crime when it is committed through the information and communication network, which calls for increased punishment in accordance with the Law on Combating Information Crimes. The study The study have recommended: We recommend that the legislator stipulate the criminalization of the act of criminal possession (information) within the provisions of the laws to combat information crimes, because it is a law of a special nature to combat this type of crime that has become committed through the information and communication network more than it is committed in the traditional way.

مقدمة

لم ينص المشرع السوداني على تجريم التملك الجنائي عبر شبكة المعلومات في قانون مكافحة جرائم المعلوماتية تعديل 2020م أو في قوانين مكافحة جرائم المعلوماتية السابقة.

السوداني.

أهمية الدراسة: نبعث أهمية الدراسة من خطورة وجسامة الآثار التي تترتب على جريمة التملك الجنائي عبر شبكة المعلومات في ظل تطور وسائل المعلومات والاتصالات يوماً بعد يوم، ولجؤ المجرمين للوسائل المتطورة في ارتكاب جرائم التملك الجنائي.

مشكلة الدراسة: تمثلت مشكلة الدراسة في ان هنالك قصور فيما يتعلق بتجريم أفعال التملك الجنائي وفقاً لقانون مكافحة جرائم المعلوماتية تعديل 2020 م .

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة الي بيان مفهوم التملك الجنائي وسبل ارتكابه عبر وسائل المعلوماتية الحديثة، واستعراض القواعد القانونية التي تكفل حماية المجتمع من تلك الجريمة والوصول الي مقترحات للحد منها.

منهج الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج المقارن والمنهج التحليلي .

هيكل الدراسة: تقوم هيكله هذه الدراسة على مقدمة واربع مباحث تحتوي على مفهوم جريمة التملك الجنائي عبر شبكة المعلومات أو الاتصالات، وعناصر هذه الجريمة وسبل مكافحتها.

المبحث الأول: مفهوم الجريمة وتعريف التملك الجنائي وشبكة المعلومات والاتصالات

إن أخذ مال الغير بغير حق حرام يؤثم فاعله، وعليه يجرم أخذ مال الغير بطريقة إنكار الحق سواء بإنكار الأمانة أو العارية أو القرض أو الغش أو وصول المال عن طريق الخطأ ثم جحدته، نتناول من خلال هذا المطلب مفهوم التملك الجنائي في اللغة والاصطلاح الفقهي والقانوني.

اولاً: مفهوم الجريمة.

(1) مفهوم الجريمة في اللغة: من مادة جرم، ولها عدة معاني، تطلق علي الذنب،¹ والتعدي، والقطع²، والجمع أجرام وجروم، وهو الجريمة، وأجترم واجرم، فهو مجرم وجريم، وتجرّم على فلان، إي ادعى ذنباً لم أفعله،

¹ أبو الحسن احمد بن فارس بن زكريا، (1968) معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط2، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ص25

² أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، (1969م) لسان العرب، ط 1، بيروت لبنان. ص141.

السوداني.

قال تعالى: " وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ"³

(2) مفهوم الجريمة في الاصطلاح: لقد قام كثير من العلماء، كل في تخصصه - بتعريف الجريمة كما يلي:

(أ) تعريف الجريمة عند اصطلاح علماء الاجتماع: عُرفت الجريمة بأنها "كل فعل يعود بالضرر على المجتمع، ويعاقب عليه المجتمع"، وقد جمع هذا التعريف بين كل من البعد الاجتماعي والقانوني للجريمة.

(ب) أما في اصطلاح الشرعيين فإن للجريمة معنيين: المعنى الأول: معنى عام، ويراد به " إتيان فعل مُحرم معاقب على فعله، أو ترك فعل مأمور به معاقب على تركه، سواء أكان العقاب دينياً أم أخروياً".

المعنى الثاني: معنى خاص، ويُقصد به ارتكاب معصية رتب عليها الشارع عقوبة دينوية يحكم بها القاضي، وينفذها الحاكم، وهو ما عبر عنه بعض الفقهاء في تعريفهم للجريمة بأنها: " محظورات شرعية زجر الله (تعالى) - عنها بحد أو تعزيز " تحقيقاً لمصلحة الفرد والجماعة⁴

والمحظورات هي: إتيان فعل منهي عنه، أو ترك فعل مأمور به، وقد وُصفت المحظورات بأنها شرعية إشارة إلى أنه يجب في الجريمة أن تحظرها الشريعة.⁵

وعرفت الجريمة بأنها: مخالفة القانون "وقيل: "هي الفعل أو الترك الذي نص القانون على عقوبة مقررة له.

(3) تعريف الجريمة في علم النفس: "تعرف الجريمة من الناحية النفسية علي انها إشباع لغريزة إنسانية بطريق شاذ لا يتبعه الرجل العادي في إرضاء الغريزة ذاتها وذلك لأحوال نفسية شاذة انتابت مرتكب الجريمة في لحظة ارتكابها بالذات"⁶.

(4) مفهوم الجريمة في الاصطلاح الفقهي القانوني: "هي سلوك او امتناع محظور قانوناً يرتب جزءاً علي مخالفته"⁷.

³ سورة المائدة، الآية (8)

⁴ محمد بن أحمد الدسوقي، (1995م) حاشية الدسوقي علي الشرح الكبير " بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، ص122.

⁵ الإمام محمد ابو زهرة، (1984م)، الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي، بيروت، دار الفكر الجامعي، ج7، ص20.

⁶ د. حسين عبد الحميد احمد رشوان، (2005م)، علم الاجتماع الجنائي، المكتب الحديث، الاسكندرية، ط1، ص46.

⁷ محمود نجيب حسني، (1977م)، شرح قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط1، ص43.

السوداني.

(5) مفهوم الجريمة في القانون عرفتها المادة (3) من القانون الجنائي النافذ لسنة 1991م بأنها هي: (كل فعل معاقب عليه بموجب احكام هذا القانون او اي قانون اخر) والمقصود بالقانون الاخر القوانين المكملة للقانون الجنائي كقانون المخدرات - الاتجار بالبشر، الاسلحة والذخيرة غسل الاموال... الخ، وتعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية لازمت الانسان منذ القدم فلا ينفك مجتمع من المجتمعات من وجود من يقع في الجريمة، وطالما وقعت جريمة لا بد من وجود العقاب يوقع علي من يقرنها او اتخاذ تدبير بشأنها.

ان تعريف الجريمة الوارد في المادة (3) من القانون الجنائي النافذ لسنة 1991م يؤكد مبدأ مهم وهو مبدأ الشرعية "لا جريمة ولا عقوبة الا ببناء علي قانون سابق علي اقرار الفعل المجرم"⁸ وتعرف الجريمة كذلك بأنها: (هي كل عمل أو امتناع ضار له مظهر خارجي، ليس استعمالاً لحق ولا قياماً بواجب، يحرمه القانون ويفرض له عقاباً، ويقوم به إنسان أهل لتحمل المسوءولية الجنائية)⁹.

ثانياً: مفهوم التملك في الاصطلاح القانوني:

التملك الجنائي في الاصطلاح القانوني هو أخذ الشيء والاستيلاء عليه على سبيل الملك والاختصاص بصفة دائمة، أو التصرف فيه بصفة مؤقتة فترة من الزمن على نية رده"¹⁰.

يُعرف التملك الجنائي بأنه: "تملك مال بغير وجه حق بسوء قصد على ان يكون المال منقولاً"¹¹

التملك الجنائي في الفقه الإسلامي:

التملك أو الملك، يعرف عند جمهور فقهاء الشريعة الإسلامية بأنه: "اختصاص بالشيء يمنع الغير منه ويمكن صاحبه من التصرف فيه ابتداء"¹²

⁸ أ.د. احمد علي إبراهيم حمو، (2014م) القانون الجنائي السوداني 1991م معلقاً عليه، ط4، ص243.

⁹ د. محمد محي الدين عوض، القانون الجنائي (مبادئ الأساسية ونظرياته العامة في التشريعين المصري والسوداني) ط1، المطبعة العالمية، القاهرة، مصر، 1963م، ص75.

¹⁰ د. محمد محي الدين عوض، قانون العقوبات السوداني معلقاً عليه، ط1، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ص674.

¹¹ د. عبدالله الفاضل عيسي، شرح القانون الجنائي لسنة 1991م، (بدون طبعة)، ص356.

¹² فتح القدير، ج5، ص74.

السوداني.

أباححت الشريعة الإسلامية حق تملك الأموال سواء كانت هذه الأموال عقاراً أو منقولاً طالما ان اكتسابها قد تحقق بطريق شرعي¹³، وجعلت الشريعة الإسلامية للأفراد حرية التصرف في الأموال المملوكة لهم والتعامل فيها بالبيع أو الهبة أو الوصية أو غير ذلك من التصرفات المباحة شرعاً. ومع ذلك فإن حق التملك ليس حقاً مطلقاً وذلك لان الإسلام قد قيد الملكية بقيود معينة تحقيقاً للمصلحة العامة بحيث لا بد ان يأتي تملك المال من أبواب الرزق الحلال، كما قيد استعمال حق الملكية بعدم التعسف في استعماله أو الأضرار بالآخرين بسبب هذا الاستعمال.

ثالثاً: مفهوم "شبكة المعلومات او الاتصالات".

يقصد بالشبكة ترابط من الأجهزة الحاسوبية والمنظومات المعلوماتية يسمح بتبادل المعلومات او التشارك فيها بين مرسل ومستقبل او مجموعة من المستقبلين وفق إجراءات محددة¹⁴ وتُعرف عملية الاتصال بأنها "نقل الرسائل من شخصين أو أكثر وتفسيرها" أو هي عملية يتم فيها توصيل فكرة معينة او نقل معرفة او نقل مهارة من فرد لآخر، او لمجموعة أو افراد او بالعكس، وقد يحدث النقل من مجتمع لآخر¹⁵، كما ان الاتصال لا يعني فقط تبادل الكلمات او الألفاظ فقط بين الأشخاص بل يتعدى ذلك ليشمل تبادل الصور والرسومات والأشكال.¹⁶

المادة (4) من قانون مكافحة جرائم المعلوماتية تعديل 2020م عرفت شبكة المعلومات والاتصالات بانه يقصد بها: " أي ربط بين أكثر من نظام معلومات او اتصالات بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي".

المبحث الثاني: مفهوم وعناصر جريمة التملك الجنائي عبر شبكة المعلومات والاتصالات

نتناول من خلال هذا المبحث مفهوم وعناصر جريمة التملك الجنائي عبر شبكة المعلومات والاتصالات أو أي من وسائل المعلومات أو الاتصالات.

¹³ د. طارق حسن بت عوف، أحكام جرائم الأموال، ط 1، فهرست المكتبة الوطنية، الخرطوم، السودان، 2008م، ص 103م.

¹⁴ د. طارق الخن، الجرائم المعلوماتية، ط1، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018م، ص 19.

¹⁵ د. محمد فتوح محمد سعادات، مهارات الاتصال الفعال، ط1، مكتبة الالوكة، 2016م، ص 7 وما بعدها.

¹⁶ أميمة محمود محمد بشير، أثر تقنية المعلومات علي قواعد الإجراءات والإثبات، رسالة دكتوراة، جامعة الزعيم الأزهرى، 2019م، غير

منشورة، ص 36.

السوداني.

أولاً: مفهوم التملك الجنائي عبر شبكة المعلومات والاتصالات

لم ينص المشرع السوداني على تعريف جريمة التملك عبر شبكة المعلومات أو الاتصالات، وباستقراء النص الدال على جريمة التملك الجنائي التقليدية يمكننا تعريف التملك الجنائي عبر شبكة المعلومات أو الاتصالات بأنه هو: "ان يعثر الجاني عن طريق شبكة المعلومات أو الاتصالات أو أي من وسائل المعلومات أو الاتصالات أو التطبيقات على مال مملوك للغير أو يأخذه أو يستعيه أو يحوزه عن طريق الخطأ، ثم يجحد ذلك المال أو يتصرف فيه بسوء قصد".

ثانياً: عناصر جريمة التملك الجنائي عبر شبكة المعلومات:

(1) **العنصر الأول:** ان يوجد مال قد وصل إلى يد الجاني عن طريق الأخذ أو العثور عليه أو باستعارة ذلك المال من آخر أو يدخل في حيازته خطأ.

(2) **العنصر الثاني:** ان يملك الجاني المال محل الجريمة المعلوماتية بغير وجه حق.

أي ان يقوم الجاني الذي وصل إليه ذلك المال دون وجه حق ويحوله لمنفعته الشخصية أو يحجده على صاحبه¹⁷ دون ان يرده له، وحتى إذا لم يعرفه يجب أن يسعى لتعريف هذا المال الضائع قبل التصرف فيه.

(3) ان يفعل الجاني ذلك مع سوء القصد، أي يقصد الحصول على كسب غير مشروع لنفسه أو لغيره، أو تسبب خسارة غير مشروعة لشخص آخر، ويتوفر القصد الجنائي في جريمة التملك عبر شبكة المعلومات أو الاتصالات بأن يعلم الجاني أن هذا المال محل الجريمة مملوك لغيره، اما إذا كان يعتقد ان المال ملك له، كأن يظن ان صاحب المال قد منحه إياه، فإنه لا يتوفر لديه القصد الجنائي، وكذلك يجب لتوفر القصد الجنائي في جريمة التملك الجنائي (المعلوماتية) ان تتجه نية الجاني وإرادته إلى جحد المال وحجزه عن مالكه، اما اذا كان تصرف الجاني في المال أو تملكه خطأ أو كان ناسياً أو مكرهاً فلا يتوفر القصد الجنائي ولا يكون حينئذ مسؤولاً جنائياً.¹⁸

¹⁷ أ.د. محمد الفاتح إسماعيل، القانون الجنائي (2) القسم الخاص، ط1، منشورات جامعة السودان المفتوحة، 2008م، ص523.

¹⁸ د. طارق حسن بن عوف، مرجع سابق، ص109.

السوداني.

أمثلة لجريمة التملك الجنائي عبر شبكة المعلومات والاتصالات

- (1) " (عمرو) وجد رصيماً في هاتفه مملوكاً (لزيد) الذي قام بتحويله بالغلط، وكان عمرو يعتقد بحسن نية ان هذا الرصيد مملوكاً له، في هذه الحالة لم يرتكب (عمرو) جريمة إلا انه إذا اكتشف هذا الخطأ ثم أبقى ذلك المال (الرصيد) بسوء قصد تحت يده لمنفعته الخاصة، فإنه يعد مرتكباً لجريمة التملك الجنائي المعلوماتية ".
(2) ان يقوم المجني عليه بإرسال مبلغ نقدي لشخص آخر عبر خدمة (بنك) ¹⁹ مثلاً عن طريق الخطأ، فيقوم ذلك الشخص بحدد ذلك المال والتصرف فيه لمنفعته الخاصة.
(3) كذلك من أنماط جريمة التملك الجنائي أن يعثر الجاني على بطاقة مصرفية ²⁰ مملوكة لشخص آخر، ويقوم بالاستيلاء عليها على سبيل الملك والاختصاص، أو الانتفاع من الخدمات التي تقدمها تلك البطاقة بصورة مؤقتة، فهذا الشخص يعد مرتكباً لجريمة التملك الجنائي.

المبحث الثالث: المواجهة التشريعية لجريمة التملك الجنائي عبر شبكة المعلومات والاتصالات في

القانون السوداني

نتطرق من خلال هذا المبحث لمعرفة جهود المشرع السوداني من أجل محاربة جريمة التملك الجنائي عبر شبكة المعلومات أو الاتصالات، ومدى كفاية النصوص التي أوردها المشرع لمحاربة هذه الجريمة.

(1) جريمة التملك الجنائي وفقاً للقانون الجنائي لسنة 1991م تعديل 2020م

المادة (180) (1) يعد مرتكباً لجريمة التملك الجنائي من يأخذ أو يعثر على مال مملوك للغير أو يستعيه أو يحوزه عن طريق الخطأ ثم يحدد ذلك المال أو يتصرف فيه بسوء قصد.

¹⁹ هي خدمة يوفرها بنك الخرطوم لعملائه، يستطيع من خلالها العميل إرسال المبالغ المالية لأي عميل آخر تتوفر لديه نفس الخدمة عن طريق شبكة المعلومات والاتصالات.

²⁰ لم تعرف المعاجم العربية البطاقات المصرفية بالمعنى الحرفي باعتباره مصطلح حديث، ولكن معجم لسان العرب عرف مصطلح "البطاقة" بأنه يعني " رقعة صغيرة فيها مقدار ما تجعل فيه، ان كان عيناً فوزنه وعدده، وان كان متاعاً فقيمتة"، وفي الاصطلاح فقد عرف جانب من الفقه البطاقة المصرفية بأنها " قطعة مستطيلة الشكل، مصنوعة من البلاستيك الرخيص الثمن، أو من الورق المقوي، ولا يتجاوز طولها عن 8-8، 5 سنتيمتر يتم تغليفها بمادة كيميائية وتثبت عليها البيانات والمعلومات والأشكال.

السوداني.

(2) من يرتكب جريمة التملك الجنائي يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً.

المحكمة العليا في سابقة حكومة السودان // ضد // عوض محمد عمر همد²¹ أن أركان جريمة التملك الجنائي حسب المادة (180) من القانون الجنائي لسنة 1991م هي أن يكون هنالك مال منقول لشخص، وان يمتلك شخص آخر بدون وجه حق وبسوء قصد ذلك المال ويحوله لمنفعته الخاصة، فالمالك للمال هو الشخص الذي له حق قانوني في ذلك المال أو لديه حيازة فعلية عليه.

(2) **مكافحة جريمة التملك الجنائي وفقاً لقانون مكافحة جرائم المعلوماتية تعديل 2020م**

لم ينص هذا القانون على جريمة التملك الجنائي عبر شبكة المعلومات أو الاتصالات، وهو ما يتعبّر قصوراً من المشرع في هذا الأمر، نأمل ان يفتن المشرع لهذا القصور بالنص على تجريم فعل التملك الجنائي (المعلوماتي) ضمن نصوص قوانين مكافحة جرائم المعلوماتية لأنه قانون ذو طابع خاص لمحاربة هذا النوع من الجرائم التي أصبحت ترتكب عبر شبكة المعلومات والاتصالات أكثر من ارتكابها بالصورة التقليدية.

سبق ان اقترحنا تعريف لجريمة التملك الجنائي عبر شبكة المعلومات والاتصالات وهو: " ان يعثر الجاني عن طريق شبكة المعلومات أو الاتصالات أو أي من وسائل المعلومات أو الاتصالات أو التطبيقات على مال مملوك للغير أو يأخذه أو يستعيره أو يحوزه عن طريق الخطأ ثم يحدد ذلك المال أو يتصرف فيه بسوء قصد"، من خلال هذا التعريف نجد ان عناصر جريمة التملك الجنائي عبر شبكة المعلومات والاتصالات تتمثل في حصول الجاني على مال عن طريق الأخذ أو الاستعارة أو العثور عليه أو حيازته خطأ، أي يكون المال تحت يد الجاني، ان يحول ذلك المال لمنفعته بدون وجه حق، ولا بد من توفر سوء القصد، والعلة من تجريم التملك الجنائي عبر شبكة المعلومات والاتصالات أن الجاني أنشأ لنفسه يداً مالكة على ما لا يملك، وأثري ذمته بغير وجه حق خصماً على ذمة أخري افتقرت على غير وجه حق²².

خلاصة الأمر يمكن القول أن أي معلومات أو مبالغ أو أرقام أو شيكات أو معاملات يجدها المتلقي في صفحته الإلكترونية أو هاتفه أو شريحته لم يقدّم بالتبليغ عنها يعتبر مرتكباً لجريمة التملك الجنائي الإلكتروني، أي

²¹ قضية رقم (م ع / ف ج / ج ح / 2018/145) المحكمة القومية العليا دائرة ولايات البحر الأحمر وكسلا.

²² د، بدرية عبدالمنعم حسونة، شرح القانون الجنائي لسنة 1991م، ط10، 2013م، ص331.

السوداني.

ان المتلقي لهذه المبالغ أو الأرقام أو الأموال تطوله المسؤولية الجنائية في حالة جحود ذلك المال وعدم الإبلاغ عنه، وحتى يطوله العقاب وقبله التجريم لأبد من وجود نص في قانون مكافحة جرائم المعلوماتية ينص على التجريم وهو الأمر الذي يقع على عاتق المشرع.

(3) أوجه الاختلاف بين جريمتي التملك الجنائي المعلوماتي والإحتيال المعلوماتي:

هنالك ثمة خلط لدي الكثيرين بين التملك الجنائي والإحتيال المعلوماتي، ولكن بينهما اختلاف واضح، فالإحتيال قائم على تغيير الحقيقة والخداع، أما التملك الجنائي فلا يقوم على الخداع إذ يكفي فيه تغيير النية بالنسبة للمال، وبالتالي لا يشترط ان يتصرف الجاني في الشيء، والتملك الجنائي مما يجوز فيه الصلح بخلاف الإحتيال²³.

كذلك هنالك ثمة اشتراك بين جريمة خيانة الأمانة المعلوماتية والتملك الجنائي عبر شبكة المعلومات، حيث يشتركان في ان القصد الجنائي في كلا الجريمتين متراخي²⁴ أي ليس معاصر للركن المادي للجريمة لان الشخص الذي أوتمن على مال لا يكون له لحظة استلامه قصد الاستيلاء عليه، وإنما يأتي القصد فيما بعد، فلو أن (خالد) مثلاً سلم (محمود) مال معلوماتي (كتاب مطبوع في فلاش مثلاً) ليسلمها (يوسف) فإن محمود لحظة استلام ذلك المال المعلوماتي كان يود تسليم تلك الأمانة ليوسف، ولكنه عندما اطلع عليه سولت له نفسه ملك ذلك المال المعلوماتي، أي ان القصد الجنائي هنا جاء متراخياً، أي فيما بعد، وكذلك في جريمة التملك الجنائي المعلوماتي فإن من يحصل على مال مملوك للغير أو يحوزه أو يستعيه فإنه يحاول معرفة صاحبه، ولكنه بعد لحة يفكر في الاستيلاء عليه، أي أن القصد الجنائي للاستيلاء على المال يأتي فيما بعد.

تختلف جريمة خيانة الأمانة المعلوماتية عن جريمة التملك الجنائي عبر شبكة المعلوماتية في أن المال في جريمة خيانة الأمانة ينتقل من المجني عليه إلى الجاني برضاه الصحيح، أما في التملك الجنائي أن المال يحوزه الجاني أما خطأً أو يعثر عليه أو يستعيه أو يأخذه خطأً ثم يجحده.

²³ د. محمد محي الدين عوض، مرجع سابق، ص 674.

²⁴ أ.د. يس عمر يوسف، شرح القانون الجنائي السوداني 1991م، القسم الخاص، 2009م، ص 528.

السوداني.

المبحث الرابع: سبل محاربة جريمة التملك الجنائي عبر شبكة المعلومات والاتصالات.

من خلال هذه الدراسة يتضح ان التملك الجائز في التشريع الإسلامي والقانون السوداني هو ما كان عن طريق الكسب المباح المشروع والذي يكون عن طريق إحراز الأموال المباحة والاستيلاء عليها عن طرق العقود الناقلة للملكية من بيع وصدقة وهبة أو عن طريق خلافة الإنسان لغيره في الملك وذلك كالميراث والوصية، أما ما يتم بغير مسوغ شرعي وذلك كأكل أموال الناس بالباطل وغيرها من التصرفات الأخرى المحرمة فإن ذلك يعد في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي جنائية تستدعي عقوبة رادعة، وكذلك تستدعي البحث عن أهم السبل لمكافحة هذه الجريمة والتي نورد منها ما يأتي:

(1) النص على تجريم فعل التملك الجنائي (المعلوماتي) ضمن نصوص قوانين مكافحة جرائم المعلوماتية لأنه قانون ذو طابع خاص لمحاربة هذا النوع من الجرائم التي أصبحت ترتكب عبر شبكة المعلومات والاتصالات أكثر من ارتكابها بالصورة التقليدية.

(2) يجب على مستخدمي شبكة المعلومات والاتصالات تحري الدقة عند إرسال المبالغ المالية أو عند استخدام البيانات الخاصة ببطاقات الائتمان، والحذر من رسائل البريد الإلكتروني التي يرسلها الغرباء وعدم الإنسياق وراء الكلام المعسول الذي تحتويه، ويجب عدم فتحها الا بعد فحص محتوياتها، حتي لا يكونوا ضحية لبرامج القرصنة والهكرز.

(3) تحجيم سلبيات الإنترنت، حيث ان هذه السلبيات لا يمكن القضاء عليها بشكل كلي لتنوع مصادرها²⁵ وتعدد أشكالها، لكن يمكن تقليل هذه السلبيات وتخفيف أثارها لتكون في حدها الأدنى.

(4) بث الوعي بين أفراد المجتمع بأخطار جريمة التملك الجنائي عبر شبكة المعلومات والاتصالات، لان معظم مخاطر الجرائم المعلوماتية يمكن مجابتهها بالوعي السليم والتصرف المدروس، وان غياب الوعي الكافي هو السبب الرئيسي لمعظم السلبيات لشبكة الأنترنت.

(5) إنشاء جهات مختصة بأمن الإنترنت، تكون قوية وقادرة على فرض النظام في هذه الشبكة، فلا يكفي جعل الجهة المسؤولة هي شركة الاتصالات المقدمة للخدمة فقط.

²⁵ د. علي بن عبدالله عسيري، الأثار الأمنية لإستخدام الشباب للأنترنت، مطبوعات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، الرياض،

المملكة العربية السعودية، 2004م، ص118.

السوداني.

(6) حث ضحايا جريمة التملك الجنائي عبر شبكة المعلومات والاتصالات على التبليغ الفوري عن جرائم التملك الجنائي التي ترتكب ضدّهم للجهات المختصة لتسجيلها وتولي متابعتها، مما يُساعد على كشفها في مهدها قبل إخفاء معالمها.

(7) تأسيس دوريات إلكترونية: حيث قامت أقسام مكافحة جرائم الإنترنت في الدول المتقدمة بتأسيس دوريات إلكترونية على الشبكة مهمتها متابعة مجرمي الأنترنت أثناء تجولهم على الشبكة، وهي مثل الدوريات الواقعية، لكن بدلاً من ان تسير على الطرقات، تقوم بالسير على خطوط الشبكة لتتابع الخارجين عن القانون، ومن الخطوات الجيدة في هذا المجال ما قامت به وزارة الداخلية المصرية من تسيير دوريات أمنية على الشبكة مهمتها منع الجريمة الإلكترونية قبل وقوعها، وكان من ثمار هذه الدوريات ضبط العديد ممن يحاولون إستخدام بطاقات إئتمان مسروقة²⁶.

(8) إلزام مقدمي الخدمات الوسيطة بالتعاون مع الجهات المختصة بالتحقيق (نيابة جرائم المعلوماتية) فيما يتعلق بالبيانات الشخصية الخاصة بالعملاء المشتركين لديهم مما يسهل الوصول إلى الجناة²⁷، وذلك نسبة لبُعد الجناة عن مسرح الجريمة، حيث تتم الجريمة المعلوماتية عن بعد باستخدام خطوط وشبكات الاتصال بين الجاني ومكان الجريمة، وتُرتكب الجريمة في الخفاء، حيث يتم نقل المعلومات بواسطة النبضات الإلكترونية²⁸

(9) التدريب في مجال مكافحة الجرائم المعلوماتية: والمقصود بالتدريب هنا إكساب رجال العدالة الجنائية (نيابة، شرطة، قضاء) خبرة فنية في مجال الجريمة المعلوماتية، وهذه الخبرة الفنية لا تأتي دون تدريب تخصصي يُراعي فيه العناصر الشخصية للمتدرب²⁹، من حيث توافر الصلاحية العلمية والقدرات الذهنية والنفسية لتلقي التدريب، فكفاءة رجال العدالة الجنائية لمواجهة الجرائم المعلوماتية بصفة عامة وقدرتهم في التصدي لها لا بد وان تركز على كيفية تطوير العملية التدريبية، وفيما يتعلق بمنهج التدريب لا بد ان يحتوي على:

(أ) إجراءات التحقيق، والتخطيط له.

²⁶ على بن عبدالله عسيري، مرجع سابق، ص 137.

²⁷ د. حسن إبراهيم، الحماية الجنائية لحق المؤلف عبر الأنترنت، ط 1، (بدون: ت)، ص 133.

²⁸ د. مهند عبدالله العبيد العازمي، مرجع سابق، ص 136.

²⁹ د. هشام محمد فريد رستم، الجوانب الإجرائية للجرائم المعلوماتية (دراسة مقارنة) ط 1، مكتبة الآلات الحديثة، اسيوط، جمهورية مصر

العربية، 1994م، ص 496.

السوداني.

(ب) تجميع المعلومات وتحليلها.

(ج) أساليب المواجهة والاستجواب.

(د) مراجعة النظم الفنية للبيانات.

(هـ) أساليب المعمل الجنائي.

هذه أهم سبل مواجهة جريمة التملك الجنائي عبر شبكة المعلومات والاتصالات، نأمل ان يفتن المشرع السوداني للقصور الوارد في قانون جرائم المعلوماتية تعديل 2020م فيما يتعلق بالنص على جريمة التملك الجنائي (المعلوماتية).

الخاتمة

تناولت الدراسة المواجهة التشريعية لجريمة التملك الجنائي عبر شبكة المعلومات والاتصالات، حيث فصلت الدراسة مفهوم التملك الجنائي وعناصره، والجهود التشريعية لمحارته في القانون السوداني، مع بيان أهم سبل محاربة هذه الجريمة، خرجت الدراسة بالعديد من النتائج والتوصيات التي تتمثل في الآتي:

أولاً: أهم النتائج

- (1) ان قانون مكافحة جرائم المعلوماتية تعديل 2020م جاء خالياً من أي نص يُجرّم التملك الجنائي عبر شبكة المعلوماتية، مما يعد قصوراً في ذلك القانون يجب سده.
- (2) إن العقوبات الواردة في القانون الجنائي لسنة 1991م تعديل 2020م الخاصة بجريمة التملك هي عقوبات طفيفة لا تكبح جماح مرتكبي هذه الجريمة عندما ترتكب عبر شبكة المعلومات والاتصالات، مما يستدعي تشديد العقاب وفقاً لقانون مكافحة جرائم المعلوماتية.
- (3) هنالك ثمة اختلاف بين جريمة التملك الجنائي المعلوماتية والاحتيال المعلوماتي، فالاحتيال قائم على تغيير الحقيقة والخداع، أما التملك الجنائي فلا يقوم على الخداع إذ يكفي فيه تغيير النية بالنسبة للمال.
- (4) تختلف جريمة خيانة الأمانة المعلوماتية عن جريمة التملك الجنائي عبر شبكة المعلوماتية في أن المال في جريمة خيانة الأمانة ينتقل من المجني عليه إلى الجاني برضاه الصحيح، أما في التملك الجنائي أن المال يحوزه الجاني أما خطأ أو يعثر عليه أو يستعيه أو يأخذه خطأ ثم يجحده.

السوداني.

(5) توصلت الدراسة كذلك إلى أنه: لتوفر القصد الجنائي في جريمة التملك الجنائي (المعلوماتية) ان تتجه نية الجاني وإرادته إلى جحد المال وحجزه عن مالكه، اما اذا كان تصرف الجاني في المال أو تملكه خطأ أو كان ناسياً أو مكرهاً فلا يتوفر القصد الجنائي ولا يكون حينئذ مسؤولاً جنائياً

ثانياً: أهم التوصيات.

- (1) نوصي المشرع السوداني بالنص على جريمة التملك الجنائي عبر شبكة المعلوماتية ضمن نصوص قانون مكافحة جرائم المعلوماتية، لخطورة هذه الجريمة وتعديها على أموال الناس دون وجه حق.
- (2) نوصي المشرع بأن تكون عقوبة جريمة التملك الجنائي عبر شبكة المعلومات أو الاتصالات هي السجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات أو الغرامة أو العقوبتين معاً، نسبة لخطورة هذه الجريمة وسبل تطورها، خلافاً لجريمة التملك الجنائي التقليدية.
- (3) نوصي ضحايا جريمة التملك الجنائي عبر شبكة المعلومات أو الاتصالات على التبليغ الفوري عن جرائم التملك الجنائي التي ترتكب ضدهم للجهات المختصة لتسجيلها وتولي متابعتها، مما يُساعد على كشفها في مهدها قبل إخفاء معالمها.
- (4) نوصي الجهات التنفيذية ذات الصلة بضرورة تدريب العاملين في مجال العدالة الجنائية (نيابة، شرطة، قضاء) وإكسابهم الخبرة الفنية الكافية لمواجهة الجرائم المعلوماتية والقدرة على التصدي لها

المصادر والمراجع

اولاً: القرآن الكريم

ثانياً: كتب الفقه واللغة

- (1) أبو الحسن احمد بن فارس بن زكريا، (1968) معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط2، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان.
- (2) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، (1969م) لسان العرب، ط 1، بيروت، لبنان.
- (3) الإمام محمد ابو زهرة، (1984م)، الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي، بيروت، دار الفكر الجامعي، ج7.

ثالثاً: كتب القانون

- (1) أ.د. احمد علي إبراهيم حمو، (2014م) القانون الجنائي السوداني 1991م معلقاً عليه، ط4.
- (2) د، بدرية عبد المنعم حسونة، شرح القانون الجنائي لسنة 1991م، ط10، 2013م.

السوداني.

- (3) د. هشام محمد فريد رستم، الجوانب الإجرائية للجرائم المعلوماتية (دراسة مقارنة) ط 1، مكتبة الآلات الحديثة، اسيوط، جمهورية مصر العربية، 1994م.
- (4) د. حسن إبراهيم، الحماية الجنائية لحق المؤلف عبر الإنترنت، ط 1، (بدون: ت).
- (5) د. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، (2005م)، علم الاجتماع الجنائي، المكتب الحديث، الاسكندرية، ط 1.
- (6) د. طارق حسن بت عوف، أحكام جرائم الأموال، ط 1، فهرست المكتبة الوطنية، الخرطوم، السودان، 2008م.
- (7) د. طارق الخن، الجرائم المعلوماتية، ط 1، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018م.
- (8) أ.د. يس عمر يوسف، شرح القانون الجنائي السوداني 1991م، القسم الخاص، 2009م
- (9) محمد بن أحمد الدسوقي، (1995م) حاشية الدسوقي علي الشرح الكبير " بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط 1.
- (10) أ.د. محمد الفاتح إسماعيل، القانون الجنائي (2) القسم الخاص، ط 1، منشورات جامعة السودان المفتوحة، 2008م.
- (11) د. محمد فتوح محمد سعادات، مهارات الاتصال الفعال، ط 1، مكتبة الالوكة، 2016م
- (12) محمود نجيب حسني، (1977م)، شرح قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط 1.
- (13) د. محمد محي الدين عوض، القانون الجنائي (مبادئ الأساسية ونظرياته العامة في التشريعين المصري والسوداني) ط 1، المطبعة العالمية، القاهرة، مصر، 1963م.
- (14) د. محمد محي الدين عوض، قانون العقوبات السوداني معلقاً عليه، ط 1، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
- (15) د. عبدالله الفاضل عيسي، شرح القانون الجنائي لسنة 1991م، (بدون طبعة).
- (16) د. علي بن عبدالله عسيري، الأثار الأمنية لاستخدام الشباب للأنترنت، مطبوعات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004م.

رابعاً: القوانين

- (1) القانون الجنائي لسنة 1991م تعديل 2020م.
- (2) قانون مكافحة جرائم المعلوماتية تعديل 2020م.

خامساً: الرسائل العلمية:

- أميمة محمود محمد بشير، أثر تقنية المعلومات علي قواعد الإجراءات والإثبات، رسالة دكتوراة، جامعة الزعيم الأزهرى، 2019م، غير منشورة.